Minia J. of Agric. Res. & Develop., Minia Univ., Vol. 45 (3): 409 - 420, 2025

Minia Journal of Agricultural Research and Development

Journal homepage & Available online at:
https://mjard.journals.ekb.eg

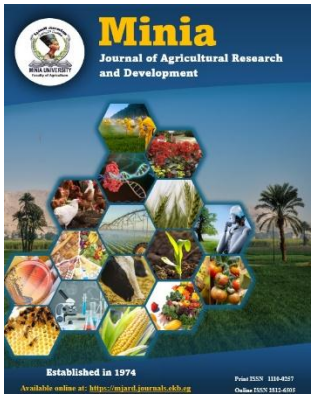

المسؤولية الاجتماعية والأخلاقية للإدارة الإستراتيجية في الشركات النفطية بسلطنة عمان

خالد بن عبدالله بن محسن الشنفري

Received: 15 June 2025 **Accepted: 21 June 2025**

مستخلص الدراسة

استهدفت الدراسة تحليل مدى دمج مبادئ المسؤولية الاجتماعية والسلوك الأخلاقي في الإدارة الاستراتيجية للشركات النفطية في سلطنة عُمان، وتحديد مدى توافق هذه الممارسات مع أهداف رؤية عُمان 2040 ، تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي مع مناهج كمية ونوعية لجمع البيانات من خلال استبيانات ومراجعة تقارير الاستدامة وتقارير الحوكمة للشركات النفطية العُمانية، أظهرت النتائج أن هناك اتجاهاً إيجابياً نحو دمج المسؤولية الاجتماعية في الخطط الاستراتيجية، لكن ما زالت هناك فجوة بين الإعلان عن السياسات والممارسة الفعلية على أرض الواقع ، كما تبين أن مستوى الشفافية والإفصاح الاجتماعي ضعيف في بعض الشركات، مما يؤثر على مصداقيتها أمام المجتمع المحلي والجهات الرقابية ، أوضحت الدراسة أن الشركات الحكومية أكثر التزاماً بالمسؤولية الاجتماعية مقارنة بالخاصة، وهو ما يعكس الحاجة إلى تشجيع القطاع الخاص على تعزيز دوره المجتمعي ، أشارت النتائج إلى أهمية تعزيز ثقافة المؤسسة القائمة على القيم الأخلاقية لتحسين ولاء الموظفين وتعزيز الأداء المؤسسي ، أوصت الدراسة بضرورة دمج معايير التنمية المستدامة والمسؤولية الاجتماعية ضمن خطط الإدارة الاستراتيجية، بما يتماشى مع رؤية عُمان 2040 ، كما أوصت بتطوير آليات حوكمة فعالة، وزيادة الشفافية، وتبني نموذج أصحاب المصلحة لتعزيز الثقة بين الشركات والمجتمع ، وأكدت الدراسة على أهمية بناء نموذج محلي قابل للتطبيق يربط بين الكفاءة الاقتصادية ومتطلبات التنمية المستدامة، ويتماشى مع المعايير الدولية.

الكلمات المفتاحية: المسؤولية الاجتماعية، السلوك الأخلاقي، الإدارة الاستراتيجية، الشركات النفطية، رؤية عُمان 2040، الحوكمة، التنمية المستدامة، الإفصاح، الثقافة التنظيمية، أصحاب المصلحة .

المقدمة:

تعتبر الشركات النفطية من أهم القطاعات الاقتصادية في سلطنة عُمان، حيث تُشكّل العمود الفقري للدخل الوطني وتنمية البنية التحتية. ومع تصاعد الضغوط البيئية والمجتمعية على الصعيد العالمي، أصبحت المسؤولية الاجتماعية والأخلاقية جزءًا لا يتجزأ من الممارسات الإدارية الاستراتيجية. وتُظهر الحاجة إلى إعادة النظر في طبيعة الدور الذي تؤديه هذه الشركات في تحقيق التنمية المستدامة والتوازن بين الربح المجتمعي والاقتصادي.

تواجه الإدارة الاستراتيجية في الشركات النفطية تحديات متزايدة تتطلب اتخاذ مواقف واضحة فيما يتعلق بالتأثيرات البيئية والاجتماعية لنشاطاتها. وقد أدى هذا الواقع إلى ظهور مفاهيم جديدة تركز على الأخلاق المهنية والمسؤولية الاجتماعية كعوامل محورية في صنع القرار الاستراتيجي. ولا يمكن إغفال دور الحوكمة الرشيدة وشفافية العمليات في تعزيز الثقة بين المؤسسة والمجتمع المحلي.

*** Corresponding author:**
E-mail address:

تشير الدراسات السابقة إلي أن الشركات التي تلتزم بمعايير المسؤولية الاجتماعية والسلوك الأخلاقي تحقق نتائج أفضل على المدى الطويل، ليس فقط من حيث الأداء المالي، بل أيضًا من حيث السمعة المؤسسية وولاء أصحاب المصالح (المعولي ، 2023). وفي سياق سلطنة عُمان، تتضح ضرورة دمج هذه القيم في الخطط الاستراتيجية الوطنية لضمان استدامة الموارد وتعزيز العدالة الاجتماعية.

تسعى الدراسة إلى تحليل كيف تؤثر المبادرات المسؤولة والسياسات الأخلاقية على أداء الشركات النفطية في سلطنة عُمان. كما تهدف إلى تسليط الضوء على مدى توافق سياسات هذه الشركات مع المعايير الدولية للحوكمة والاستدامة، وكيف يمكن استخدامها كأداة لبناء مجتمع أكثر عدالة وصحة بيئية.

تحدد شركات النفط في سلطنة عُمان مسؤوليتها الاجتماعية من خلال دمج مبادرات التنمية المستدامة ضمن خططها الاستراتيجية، حيث أظهرت دراسة الاسماعيلي وجمعة وحسانين (2023) أن هذه الممارسات تسهم في تعزيز رفاهية المجتمعات المحلية وحماية البيئة، خاصة في قطاع الغاز الطبيعي المسال الذي يتطلب استثمارات اجتماعية ضخمة لضمان تقليل الأثر السلبي للأنشطة الاقتصادية على البيئة.

تعتمد الإدارة الاستراتيجية في الشركات النفطية على ممارسات الإفصاح عن المسؤولية المجتمعية كوسيلة لبناء الثقة مع أصحاب المصلحة، ووفقًا للمعولي (2023)، فإن مستوى الإفصاح عن هذه المسؤوليات ما زال محدودًا في بعض الشركات العُمانية، مما يستدعي تعزيز الشفافية ووضع آليات واضحة لتقييم مدى تنفيذ تلك المسؤوليات على أرض الواقع.

تُعزز المسؤولية الاجتماعية مفهوم التنمية المحلية في المناطق التي تستضيف المشاريع النفطية، كما أشارت دراسة الشحي (2019) إلى أن مساهمة شركات القطاع الخاص في محافظة مسندم بالمشاريع الاجتماعية والاقتصادية تُعدّ مؤشرًا إيجابيًا على دور هذه الشركات في تحقيق التنمية المحلية بشكل متوازن ومستدام.

تشير دراسة كرادشة وآخرون (2016) أن الشركات العامة في منطقة الدقم الاقتصادية تؤدي دورًا هاماً في تعزيز المسؤولية الاجتماعية من خلال بناء البنية التحتية الاجتماعية ودعم التعليم والصحة، مما يُعد نموذجًا يمكن الاقتداء به لدمج البعد الاجتماعي في عمليات التطوير الاقتصادي في المناطق النائية.

تؤثر تقلبات أسعار النفط بشكل مباشر على حجم الاستثمار في برامج المسؤولية الاجتماعية، وبحسب بولصنام وغزازي (2019)، فإن الشركات النفطية مثل قطر بترول وأرامكو السعودية تُعيد ترتيب أولوياتها الاجتماعية في ظل التغيرات الاقتصادية، مما يعكس الحاجة إلى وجود استراتيجيات مرنة تراعي الجانب الأخلاقي حتى في فترات الضغوط المالية.

تشير الدراسات أن الإدارة الاستراتيجية في الشركات النفطية لا يمكن لها أن تنفصل عن مبادئ المسؤولية الاجتماعية والسلوك الأخلاقي، إذ أصبحت هذه المبادئ جزءًا من الهوية المؤسسية التي تحدد مدى قدرة الشركة على تحقيق التنمية المستدامة. وبحسب صالح وقادري (2019)، فإن الشركات التي تدمج بين المسؤولية الاجتماعية والأخلاقيات المهنية في استراتيجياتها تحقق أداءً أفضل على المستويين الاقتصادي والاجتماعي.

تُعزز الشفافية والعدالة في اتخاذ القرارات الإدارية الاستراتيجية من مصداقية الشركات النفطية أمام المجتمع المحلي والجهات الرقابية، وهو ما يندرج تحت مفهوم الحوكمة الأخلاقية. وقد أشار الدرادكة والزيود (2022) إلى أن وجود سياسات واضحة للمسؤولية الاجتماعية والإفصاح عنها يُساهم في تعزيز الثقة بين الشركة والجمهور، ويقلل من المخاطر الناتجة عن سوء استخدام السلطة أو غياب المحاسبة.

تتوافق الحاجة إلى إدارة استراتيجية مسؤولة وأخلاقية مع أهداف رؤية عُمان 2040 التي تسعى نحو بناء اقتصاد متنوع ومستدام، حيث أكدت وزارة التخطيط المعنية (2020) على ضرورة مساهمة القطاع الخاص، ومن ضمنه شركات النفط، في دعم التنمية البشرية والاقتصادية بشكل متوازن. وهذا يتطلب إعادة تصميم الاستراتيجيات لتتماشى مع معايير الاستدامة البيئية والعدالة الاجتماعية.

تُحفّز رؤية عُمان 2040 الشركات النفطية على تحمل مسؤوليتها الاجتماعية والأخلاقية عبر تشجيع الاستثمار في المشاريع المجتمعية والتعليم والطاقة النظيفة، وهو ما ينسجم مع نتائج دراسة كرادشة وآخرون (2016) التي بيّنت كيف يمكن للشركات العامة أن تكون محركًا حقيقيًا للتنمية المحلية عندما تُدمج البعد الاجتماعي في خططها الاستراتيجية طويلة الأمد.

تواجه الشركات النفطية في سلطنة عُمان ضغوطًا متزايدة لمواكبة التحولات العالمية المتعلقة بالاستدامة البيئية والعدالة الاجتماعية وشفافية الحوكمة، مما يجعل من الضروري إعادة النظر في طبيعة الإدارة الاستراتيجية ومدى اتساقها مع المعايير الأخلاقية والمسؤوليات الاجتماعية. وبينما تسعى رؤية عُمان 2040 إلى بناء اقتصاد قائم على المعرفة والاستدامة، تبقى هناك فجوة في التطبيق الفعّال لمبادئ المسؤولية الاجتماعية داخل خطط الشركات النفطية الكبرى، وهو ما أشارت إليه دراسات مثل كرادشة وآخرون (2016) والدرادكة والزيود (2022)، حيث بيّنت نقصًا في الشفافية وتقييم الأثر المجتمعي لمشاريع هذه الشركات. ومن هنا تظهر مشكلة الدراسة في تساؤلها حول مدى التزام الشركات النفطية العُمانية بالمسؤولية الاجتماعية والسلوك الأخلاقي ضمن

استراتيجياتها، وهل تساهم هذه الاستراتيجيات فعليًا في تحقيق أهداف التنمية المستدامة الوطنية أم أنها تظل مقتصرة على أبعاد رمزية أو إعلامية؟

❐ إشكالية الدراسة.

تعتبر الشركات النفطية من أهم القطاعات الاقتصادية في سلطنة عُمان، حيث تُشكّل العمود الفقري للدخل الوطني وتساهم بشكل مباشر في دفع عجلة التنمية. ومع تصاعد الضغوط البيئية والمجتمعية على المستوى العالمي، أصبحت المسؤولية الاجتماعية والأخلاقية ضمن الإدارة الاستراتيجية لهذه الشركات عنصرًا هاماً في تعزيز الثقة المجتمعية وتحقيق التنمية المستدامة. وبينما تسعى رؤية عُمان 2040 نحو اقتصاد متنوع ومستدام، ما زالت هناك تساؤلات حول مدى التزام الشركات النفطية العُمانية بهذه المبادئ، وهل تم دمجها فعليًا في الخطط الاستراتيجية أم أنها تُعتبر مجرد أدوات دعائية أو استجابة مؤقتة للضغوط الخارجية؟

وقد أشارت دراسات سابقة مثل كرادشة وآخرون (2016)، والدرادكة والزيود (2022)، إلى وجود نقص في الإفصاح والتنفيذ الفعّال لممارسات المسؤولية الاجتماعية في عدد من المؤسسات العُمانية، مما يعكس ضعفًا في التفاعل مع المتطلبات الأخلاقية للإدارة الاستراتيجية. ومن هنا تظهر الحاجة إلى دراسة معمقة تبحث في مدى توافق ممارسات الشركات النفطية في سلطنة عُمان مع المعايير الدولية للحوكمة والاستدامة.

تتضح إشكالية البحث في وجود تباين بين ما تنص عليه السياسات الرسمية، وما يُطبق فعليًا من قبل الشركات النفطية في سلطنة عُمان فيما يتعلق بدمج مبادئ المسؤولية الاجتماعية والسلوك الأخلاقي في الإدارة الاستراتيجية. فبينما تُظهر هذه الشركات التزامًا رسميًا بمفاهيم الاستدامة والحوكمة، تشير بعض الدراسات إلى أن هذا الالتزام غالبًا ما يكون شكليًا أو غير مدعوم بآليات تنفيذ واضحة. ومن هنا يبرز التساؤل حول مدى جدية الشركات في تحمل مسؤوليتها الاجتماعية والأخلاقية، وهل تُعد هذه الممارسات جزءًا من رؤية استراتيجية مستدامة أم مجرد استجابة مؤقتة للضغوط الخارجية؟

لذا يمكن الإشارة إلي مشكلة الدراسة من خلال التساؤل الرئيسي التالي:

هل تُدمج الشركات النفطية في سلطنة عُمان مبادئ المسؤولية الاجتماعية والسلوك الأخلاقي بشكل فعال في استراتيجيات إدارتها بما يتماشى مع أهداف التنمية المستدامة ورؤية عُمان 2040؟

ومن التساؤل الرئيسي تتفرع الأسئلة الفرعية التالية:

- ما مدى التزام الشركات النفطية في سلطنة عُمان بالمسؤولية الاجتماعية في خططها الاستراتيجية؟
- كيف تؤثر الضغوط البيئية والمجتمعية على إعادة صياغة الإدارة الاستراتيجية في هذه الشركات؟
- إلى أي مدى تساهم السياسات الأخلاقية في تعزيز شفافية وحوكمة القرارات الاستراتيجية داخل الشركات النفطية العُمانية؟
- هل تتوافق ممارسات المسؤولية الاجتماعية والأخلاقيات المهنية في هذه الشركات مع أهداف رؤية عُمان 2040 المتعلقة بالاستدامة والتنمية الشاملة؟

❐ فرضية الدراسة.

تم صياغة الفرضية التالية تمهيداً لاختبار مدي صحتهم عند مستوي معنوية 5%:

- الفرضية الصفرية (H_0): لا يوجد تفاعل فاعل بين مبادئ المسؤولية الاجتماعية والسلوك الأخلاقي والإدارة الاستراتيجية في الشركات النفطية بسلطنة عُمان.
- الفرضية البديلة (H_1): توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين دمج المسؤولية الاجتماعية والسلوك الأخلاقي والإدارة الاستراتيجية في الشركات النفطية بسلطنة عُمان.

❐ أهداف الدراسة.

تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- تحليل مدى دمج مبادئ المسؤولية الاجتماعية في خطط الإدارة الاستراتيجية للشركات النفطية العُمانية.
- تقييم مدى التزام الشركات النفطية بالسلوك الأخلاقي في عمليات صنع القرار الاستراتيجي.
- تحليل تأثير الضغوط البيئية والمجتمعية على إعادة تصميم الاستراتيجيات الإدارية.
- تقديم مقترحات لتطوير سياسات المسؤولية الاجتماعية والأخلاقيات المهنية بما يتماشى مع أهداف رؤية عُمان 2040.
- المساهمة في بناء نموذج محلي قابل للتطبيق يربط بين الكفاءة الاقتصادية ومتطلبات التنمية المستدامة.

❐ متغيرات الدراسة.

المتغير المستقل: المسؤولية الاجتماعية، وتشمل:

- برامج التنمية المجتمعية، الاستثمار الاجتماعي، دعم التعليم والصحة، والتفاعل مع احتياجات السكان المحليين، يتم القياس من خلال مؤشرات حجم الإنفاق على المشاريع الاجتماعية، عدد المبادرات المجتمعية، ومستوى الإفصاح عنها (كما في دراسات المعولي، 2023؛ الدرادكة والزيود، 2022).
- السلوك الأخلاقي والإدارة الأخلاقية: ويشمل الشفافية في اتخاذ القرار، الالتزام بالأخلاقيات المهنية، محاربة الفساد، والعدالة في التعامل مع الموظفين والمجتمعات المحلية، يتم القياس من خلال مؤشرات مثل وجود سياسات واضحة للحوكمة، وتقارير

الحوكمة المؤسسية، واستبيانات رضا أصحاب المصلحة.

المتغير التابع: الإدارة الاستراتيجية، وتشير إلى مدى فعالية الشركات النفطية في وضع وتنفيذ خطط استراتيجية تراعي الأبعاد البيئية والاجتماعية، وتتماشى مع أهداف التنمية المستدامة ورؤية عُمان 2040 ، ويتم القياس من خلال مؤشرات مثل جودة الخطط الاستراتيجية، التفاعل مع التغيرات الاقتصادية والبيئية، ومدى دمج البعد الاجتماعي والأخلاقي في صنع القرار (كما في دراسات كرادشة وآخرون، 2016؛ صالح وقادري، 2019)..

يوضح الشكل التالي النموذج المقترح للدراسة الحالية، كما يلي:

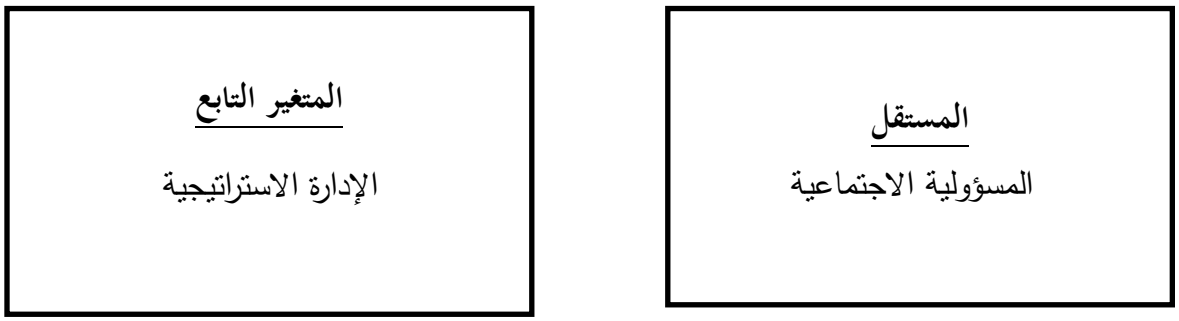

شكل رقم (1): النموذج المقترح للدراسة

المصدر: من إعداد الباحث إعتماداً علي الدراسات السابقة.

- **منهجية الدراسة.**

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لدراسة دور المسؤولية الاجتماعية والسلوك الأخلاقي في الإدارة الاستراتيجية للشركات النفطية العُمانية. ويُعد هذا المنهج مناسباً لتحقيق أهداف البحث، حيث يتيح للباحث فهم الواقع الحالي للممارسات المؤسسية، وتحليل مدى اتساقها مع المعايير النظرية والسياسات الوطنية كرؤية عُمان 2040.

ويشمل المنهج مراجعة الأدبيات النظرية السابقة ذات العلاقة بمفاهيم المسؤولية الاجتماعية، الأخلاقيات المهنية، والإدارة الاستراتيجية، إلى جانب تحليل البيانات النوعية المستمدة من تقارير الاستدامة السنوية، وتقارير الحوكمة، والمواقع الرسمية للشركات النفطية العُمانية. كما سيتم الاستناد إلى دراسة بعض الحالات العملية والمبادرات التي نفذتها هذه الشركات لفهم طبيعة الدور الذي تلعبه في دعم التنمية المستدامة.

وبالتالي، فإن استخدام المنهج الوصفي التحليلي يُساهم في توفير صورة واضحة عن واقع المسؤولية الاجتماعية والأخلاقيات الإدارية داخل الشركات النفطية، ويتيح إبراز نقاط القوة والضعف في استراتيجياتها، مما يدعم تقديم توصيات مبنية على أدلة واقعية.

أهمية الدراسة.

تعتبر دراسة المسؤولية الاجتماعية والأخلاقية في الإدارة الاستراتيجية للشركات النفطية بسلطنة عُمان ذات أهمية كبيرة في ظل التحولات الاقتصادية والبيئية التي تشهدها المنطقة. إذ إن قطاع النفط يمثل ركيزة أساسية للاقتصاد الوطني، ويتطلب من هذه الشركات أن تلعب دورًا أخلاقيًا واجتماعيًا موازيًا لدورها الاقتصادي. وتأتي أهمية الدراسة من كونها تسلط الضوء على مدى توافق ممارسات هذه الشركات مع رؤية سلطنة عُمان 2040، التي تسعى نحو اقتصاد متنوع ومستدام. كما تُساهم الدراسة في إثراء المعرفة الأكاديمية المحلية حول العلاقة بين الحوكمة والاستدامة، وتقدم توصيات عملية لصناع القرار في قطاع النفط لتعزيز الثقة المجتمعية وتحسين الأداء المؤسسي.

الإطار المفاهيمي للدراسة:

يتناول الاطار المفاهيمي للدراسة عدداً من العناصر ذات الصلة بالمتغير المستقل والمتغير التابع على النحو التالي:

1. الإدارة الاستراتيجية:

تعتبر الإدارة الاستراتيجية من العناصر الأساسية لتحديد مسار الشركات النفطية في سلطنة عمان، حيث تعتمد على وضع خطط طويلة الأمد تُراعي فيها التوازن بين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية. وبحسب الدراسة التي أجراها أحمد ومثورامان والحديبي (2021)، فإن أداء شركات النفط والغاز في عُمان يتأثر بشكل مباشر بجودة الاستراتيجيات التي تتبعها هذه المؤسسات، خاصة في ظل التحولات الاقتصادية العالمية والتغيرات البيئية المتزايدة.

تُظهر الحاجة إلى توجيه الاستراتيجيات نحو تحقيق الشمولية والشفافية، وخاصة في سياق رؤية عُمان 2040

التي تركز على الحوكمة الرشيدة والاستدامة. وقد أكدت دراسة آل كثيري (2022) أن الشركات المرتبطة سياسياً بدأت تتجه نحو تقديم إفصاحات مستقبلية أكثر شفافية، مما يعكس التزامها بالمسؤولية الاجتماعية ويعزز ثقة أصحاب المصلحة، وهو ما يتطلب دمج هذا البعد ضمن العملية الإدارية الاستراتيجية.

تواجه الإدارة الاستراتيجية في قطاع النفط تحديات مرتبطة بإدارة المخاطر التشغيلية والبيئية، وهو ما يستدعي تصميم نماذج إدارة مرنة وقادرة على التكيف مع الظروف المتغيرة. وأشارت دراسة Maher و Khusaibi (2020)إلى ضرورة اعتماد إطار لإدارة المخاطر في المصافي النفطية يمكن المؤسسة من تقليل الأخطار المهنية والبيئية، وهو ما يندرج تحت مفهوم الإدارة الاستراتيجية المسؤولة.

تُساهم إعادة هيكلة القوى العاملة وتوجه الدولة نحو توظيف العمانيين في الوظائف الرئيسية في تعزيز كفاءة الإدارة الاستراتيجية للشركات النفطية. وبحسب Balushi (2020)، فإن عملية "عُمَنة" الوظائف في قطاع النفط تخلق تحديات جديدة في إدارة الموارد البشرية، ولكنها في الوقت نفسه تمثل فرصة حقيقية لبناء استراتيجيات إدارية مستدامة قادرة على التعامل مع الاحتياجات الوطنية والتنموية.

2. المسؤولية الاجتماعية للشركات:

تعتبر المسؤولية الاجتماعية للشركات أحد المحركات الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة في قطاع النفط بسلطنة عمان، حيث أصبحت هذه الممارسات أداة فعالة لتعزيز العلاقة بين الشركات والمجتمع المحلي. وبحسب دراسة Mohammed وآخرون (2023)، فإن الشركات التي تلتزم بأبعاد المسؤولية الاجتماعية تحقق تأثيرًا إيجابيًا على سلسلة التوريد وتزيد من ولاء أصحاب المصلحة، مما ينعكس إيجابًا على سمعتها ونجاحها الاستراتيجي.

تُظهر الشركات النفطية في عُمان اهتمامًا متزايدًا بالمبادرات المجتمعية مثل دعم التعليم والرعاية الصحية والبنية التحتية المحلية، وهو ما يُعد مؤشرًا على تحولها نحو ممارسات أكثر شمولية ومسؤولة. وأشارت دراسة Alalawi وFarhana و Karim (2021)إلى أن الأزمات مثل جائحة كورونا سلطت الضوء على أهمية الدور الاجتماعي للشركات، خاصة في تعزيز الأمن الوظيفي ودعم العاملين خلال الظروف الصعبة.

تواجه ممارسات المسؤولية الاجتماعية تحديات تتعلق بعدم الشفافية في الإفصاح وغياب مؤشرات واضحة لتقييم الأثر المجتمعي الحقيقي للمبادرات التي تنفذها الشركات. ووفقًا للدرادكة والزيود (2022)، فإن ضعف الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية يؤثر سلبًا على قدرة الجهات الرقابية والجمهور على تقييم مدى التزام الشركات بهذه الممارسات، وهو ما يستدعي وضع آليات رقابية فعالة.

تُساهم المسؤولية الاجتماعية بشكل مباشر في تعزيز صورة الشركة وتحسين أدائها المؤسسي، ليس فقط على المستوى الاقتصادي، بل أيضًا من حيث الثقة المجتمعية والسمعة التنظيمية. وقد بيّنت دراسة Al Balushiو Al Balushi و (2024) Aliأن الشركات التي تستثمر في المشاريع الاجتماعية تشهد تحسنًا في علاقاتها مع الشركاء الاستراتيجيين والجهات الحكومية، مما يعزز استقرار بيئة الأعمال ويزيد من فرص النمو الطويل الأمد.

3. الأخلاقيات المهنية والإدارية:

تعتبر الأخلاقيات المهنية والإدارية عنصراً محورياً في تعزيز الثقة بين الشركات النفطية والمجتمع المحلي، حيث تشكل الضمانة الأساسية لضمان الشفافية والعدالة في التعاملات المؤسسية. وبحسب الدراسة التي أجراها Al Habsiو Farhanaو Karim (2021)، فإن وجود بيئة عمل أخلاقية يعزز من ولاء الموظفين ويقلل من معدل دوران العمالة في قطاع النفط والغاز.

تواجه الشركات النفطية في سلطنة عُمان تحديات تتعلق بتكيّف سياساتها الأخلاقية مع المتطلبات الحديثة للحوكمة والاستدامة، خاصة في ظل ضغوط السوق والتغيرات الاقتصادية. وأشارت دراسة Balushi (2020)إلى أن عملية "عُمَنة" الوظائف في القطاع النفطي تتطلب إعادة النظر في معايير السلوك المهني وتعزيز ثقافة العمل القائمة على النزاهة والشفافية.

تُظهر الحاجة إلى تأسيس آليات رقابية داخلية وخارجية لرصد مدى التزام الشركات بالأخلاقيات المهنية، بما في ذلك وضع سياسات واضحة لمكافحة الفساد وحماية المبلغين عن المخالفات. وتشير نتائج دراسة Al Lawati (2022)إلى أن الشركات المرتبطة سياسياً بدأت تُظهر حساً أكبر بالمسؤولية الأخلاقية، لكن ما زالت هناك حاجة لتعزيز المساءلة وتحسين جودة الإفصاح الاستباقي.

تُساهم الأخلاقيات المهنية بشكل مباشر في بناء ثقافة مؤسسية مستدامة تسهم في توجيه الإدارة نحو اتخاذ قرارات استراتيجية مسؤولة وأخلاقية. ووفقاً لـ Maher و(2020) Khusaibi، فإن الشركات التي تعتمد إطاراً أخلاقياً في إدارة المخاطر التشغيلية تحقق مستويات أعلى من الأمان والثقة داخل بيئة العمل، مما ينعكس إيجاباً على الأداء العام للمؤسسة.

4. الحوكمة المؤسسية:

تعتبر الحوكمة المؤسسية أحد الركائز الأساسية لتعزيز الشفافية والمساءلة داخل الشركات النفطية بسلطنة عُمان، حيث تُساهم في ضبط عمليات اتخاذ القرار

وتوجيهها نحو الأهداف الاستراتيجية والمجتمعية. وتشير نتائج دراسة Al Lawati (2022) إلى أن هناك تطورًا في ممارسات الإفصاح لدى الشركات العُمانية المرتبطة سياسياً، مما يعكس تحسناً في مستوى الحوكمة وشفافية العمليات.

تواجه الشركات النفطية تحديات تتعلق بتقوية آليات الرقابة الداخلية وتطوير هيكل إداري يضمن توزيع الصلاحيات بشكل عادل وفعّال. وبحسب Ahmed و Muthuramanو(2021) Al-Hadabi، فإن ضعف الحوكمة في بعض المؤسسات النفطية يؤثر سلبًا على الأداء العام ويقلل من قدرتها على إدارة المخاطر الاقتصادية والبيئية بكفاءة.

تُظهر الحاجة إلى تبني نماذج حوكمة متقدمة تعتمد على معايير دولية مثل مبادئ منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية(OECD) ، خاصة في ظل رؤية عُمان 2040 التي تسعى نحو بناء اقتصاد قائم على المعرفة والاستدامة. وقد أشار Boukadi و Bemaniو Babadagli (2005) إلى أهمية وجود أنظمة حوكمة فعالة لتحسين كفاءة الإدارة في المشاريع النفطية المعقدة وتحقيق استدامة التشغيل.

تُساهم الحوكمة المؤسسية بشكل مباشر في تعزيز الثقة بين الشركة والمستثمرين والجهات الحكومية والمجتمع المحلي، وهي عنصر جوهري لتحقيق التنمية المستدامة. ووفقاً لدراسة Al Balushi و Al Balushi و(2024) Ali، فإن الشركات ذات الهيكل الحوكيمي القوي تحقق أداءً مالياً واستراتيجياً أفضل، وتتمتع بمصداقية أعلى في التعامل مع أصحاب المصلحة على اختلاف مستوياتهم.

5. الإفصاح والشفافية:

تعتبر الشفافية عنصراً أساسياً في تعزيز مصداقية الشركات النفطية وبناء الثقة بينها وبين أصحاب المصلحة، بما في ذلك الحكومة والمجتمع المحلي والمستثمرين. وتشير نتائج دراسة Al Lawati (2022) إلى أن هناك تطورًا إيجابيًا في مستوى الإفصاح المستقبلي لدى الشركات العُمانية، خاصة في سياق رؤية عُمان 2040 التي تشجع على اعتماد آليات شفافة في الإدارة والتخطيط الاستراتيجي.

تواجه الشركات النفطية تحديات في ضمان توفير المعلومات المتعلقة بعملياتها المالية والاجتماعية والبيئية بشكل دوري وواضح، مما يقلل من قدرة الجهات الرقابية والجمهور على تتبع أدائها. وأشارت دراسة الدرادكة والزيود (2022) إلى أن ضعف الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية يؤثر سلبًا على الصورة العامة للشركة، ويُحدّ من قدرة الجهات الخارجية على تقييم مدى التزامها بالمعايير الأخلاقية والاجتماعية.

تُظهر الحاجة إلى تبني سياسات إفصاح إلزامية تشمل الأداء البيئي والاجتماعي والمالي، لضمان وضوح المعلومات وسهولة الوصول إليها من قبل أصحاب المصلحة. وبحسب الدراسة التي أجراها Ahmed و Muthuramanو(2021) Al-Hadabi، فإن الشركات التي تلتزم بالإفصاح الدقيق عن أنشطتها تحقق مستويات أعلى من الكفاءة التشغيلية وتتمتع بسمعة تنظيمية أفضل على المستوى الوطني والدولي.

تُساهم الشفافية في تعزيز مبدأ الحوكمة الرشيدة داخل المؤسسات النفطية، حيث تمثل حماية البيانات ونشر المعلومات بدقة عاملاً محورياً في توجيه القرارات الاستراتيجية بطريقة مسؤولة وأخلاقية. وقد أكدت دراسة Maherو Khusaibi (2020)أهمية وجود أنظمة شفافة لإدارة المخاطر التشغيلية، لما لها من دور في تقليل الأخطار المهنية وتعزيز ثقافة السلامة داخل بيئة العمل.

6. التنمية المستدامة:

تعتبر التنمية المستدامة الهدف الأسمى الذي تسعى إليه الشركات النفطية في سلطنة عُمان، حيث تجمع بين تحقيق الأرباح الاقتصادية وتقليل الأثر البيئي وتعزيز الرفاه المجتمعي. وتشير نتائج دراسة Mohammed وآخرون (2023) إلى أن الشركات التي تدمج أبعاد المسؤولية الاجتماعية في استراتيجياتها تحقق تأثيرًا إيجابيًا على مفهوم الاستدامة داخل سلاسل التوريد والمجتمعات المحلية.

تواجه الشركات النفطية تحديات تتعلق بتوفير مشاريع استثمارية مستدامة تخدم المجتمعات دون التأثير السلبي على البيئة أو استنزاف الموارد الطبيعية. وأشارت دراسة كرادشة وآخرون (2016) إلى أهمية دور الشركات العامة في منطقة الدقم بتنفيذ مبادرات تنموية متوازنة تُسهم في بناء بنية تحتية مستدامة وخلق فرص عمل للشباب المحلي.

تُظهر الحاجة إلى إعادة تصميم خطط الإدارة الاستراتيجية لتتوافق مع معايير التنمية المستدامة العالمية مثل أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة(SDGs) ، خاصة في ظل رؤية عُمان 2040 التي تركز على اقتصاد متنوع ومستدام. وبحسب الدراسة التي أجراها صالح وقادري (2019)، فإن الشركات النفطية تمتلك القدرة الكبيرة لتحويل ممارساتها من مجرد تحقيق الأرباح إلى دعم حقيقي للتنمية الشاملة.

تُساهم مفاهيم التنمية المستدامة بشكل مباشر في تعزيز تنافسية الشركات النفطية على المستوى الإقليمي والدولي، حيث أصبحت هذه المعايير شرطًا أساسيًا لجذب الشركاء والاستثمارات الأجنبية. وقد أكدت دراسة Al Balushi و Al Balushiو (2024) Aliأن الشركات التي تتبنى سياسات استدامة واضحة تحقق أداءً ماليًا أفضل، وتتمتع بمصداقية أعلى لدى المستثمرين وأصحاب المصلحة.

7. رؤية سلطنة عمان 2040:

تعتبر رؤية سلطنة عُمان 2040 إطارًا استراتيجيًا شاملاً يهدف إلى تحويل اقتصاد البلاد نحو نموذج متنوع، قائم على المعرفة والاستدامة، حيث تشجع المؤسسات على إعادة تصميم أولوياتها بما يتماشى مع الأهداف الوطنية. وتشير نتائج دراسة Al Lawati (2022) إلى أن هناك تحوّلًا إيجابيًا في مستوى الإفصاح والاستباقية لدى الشركات العُمانية، وهو ما يندرج تحت مفهوم الحوكمة الشفافة الذي تدعمه الرؤية.

تواجه الشركات النفطية في عُمان ضغوطًا لتعديل استراتيجياتها لتتماشى مع أهداف الرؤية المتعلقة بالاستدامة البيئية، والتنمية البشرية، وتعزيز المسؤولية الاجتماعية. وأشارت دراسة Ahmed و Muthuraman و Al-Hadabi (2021)إلى أن أداء شركات النفط والغاز يتطلب دمجاً أكثر فاعلية لأهداف التنمية المستدامة ضمن خططها الاستراتيجية، حتى تتمكن من المساهمة الفعلية في تحقيق أهداف الرؤية.

تُظهر الحاجة إلى توجيه الاستثمارات النفطية نحو قطاعات غير تقليدية مثل التعليم، الصحة، والطاقة المتجددة، وهو ما يتوافق مع توجهات رؤية عُمان 2040 نحو اقتصاد أقل اعتمادًا على النفط. وبحسب الدراسة التي أجراها كرادشة وآخرون (2016)، فإن منطقة الدقم تمثل نموذجًا محليًا يمكن الاقتداء به في كيفية استخدام عائدات النفط لبناء بنية تحتية مستدامة وخلق فرص عمل حقيقية للمواطنين.

تُساهم رؤية عُمان 2040 في تعزيز التعاون بين القطاع الحكومي والنفطي والخاص لدفع عجلة التنمية المحلية، وتوفير بيئة استثمارية جاذبة تستند إلى الشفافية والمسؤولية الاجتماعية. وقد أكدت دراسة Maher و Khusaibi (2020)أهمية وجود سياسات مدعومة من الرؤية لتحسين إدارة المخاطر وتعزيز السلامة المهنية داخل المصانع والمنشآت النفطية، مما يعزز من مفهوم التنمية الآمنة والمستدامة.

8. الضغوط البيئية والمجتمعية:

تعتبر الضغوط البيئية والمجتمعية من العوامل المؤثرة بشكل مباشر على طبيعة الإدارة الاستراتيجية في الشركات النفطية بسلطنة عُمان، حيث أصبحت القضايا البيئية مثل التلوث وتغير المناخ محور اهتمام المجتمع المحلي والجهات الرقابية. وتشير نتائج دراسة Boukadi و Bemaniو Babadagli (2005)إلى أن الشركات النفطية في عُمان بدأت تواجه ضغوطاً لتحسين ممارساتها البيئية واعتماد تقنيات أكثر استدامة.

تواجه الشركات النفطية تحديات متزايدة من المجتمعات المحلية للعب دور أكبر في دعم المشاريع الاجتماعية وتحسين جودة الحياة، خاصة في المناطق المجاورة للمشاريع النفطية. وأشارت دراسة الشحي (2019) إلى أن شركات القطاع الخاص في محافظة مسندم تلقت ضغوطاً للاستثمار في التعليم والبنية التحتية الصحية، وهو ما يعكس العلاقة الوثيقة بين أداء الشركة واحتياجات السكان المحليين.

تُظهر الحاجة إلى تطوير استراتيجيات إدارة الأزمات والتعامل مع الانتقادات العامة، خاصة في ظل انتشار وسائل التواصل الاجتماعي وزيادة وعي المجتمع بالمسؤولية الاجتماعية والبيئية. وبحسب Alalawi و Farhanaو Karim (2021)، فإن الأزمات مثل جائحة كورونا زادت من حدة الضغوط المجتمعية على الشركات لتوفير الدعم الإنساني وتعزيز الأمن الوظيفي.

تُساهم الضغوط البيئية والاجتماعية في إعادة صياغة أولويات الشركات النفطية نحو ممارسات أكثر شمولية واستدامة، مما يجعلها عنصراً أساسياً في تصميم الإطار الاستراتيجي الحديث. وقد أكدت دراسة Mohammed وآخرون (2023) أن الشركات التي تستجيب لهذه الضغوط بشكل إيجابي تحقق تحسناً ملحوظاً في سمعتها التنظيمية وولاء أصحاب المصلحة.

9. ثقافة المؤسسة وقيمها:

تعتبر ثقافة المؤسسة وقيمها عنصراً محورياً في توجيه سلوك الموظفين وإدارة العمليات داخل الشركات النفطية بسلطنة عُمان، حيث تُشكّل الأساس الذي تُبنى عليه القرارات الاستراتيجية والاجتماعية. وتشير نتائج دراسة Al Habsiو Farhanaو Karim (2021)إلى أن وجود ثقافة تنظيمية قوية تعزز الولاء الوظيفي وتقلل من معدل دوران العمالة في قطاع النفط والغاز.

تواجه بعض الشركات النفطية تحديات في غرس ثقافة مسؤولة وأخلاقية بين موظفيها، خاصة في ظل التنوع الثقافي واللغوي للقوى العاملة. وأشارت دراسة Balushi (2020)إلى أن عملية "عُمَنة" الوظائف تتطلب بناء ثقافة مؤسسية جديدة تتناسب مع القيم الوطنية وتعزز الانتماء المجتمعي لدى القوى العاملة المحلية.

تُظهر الحاجة إلى دمج المسؤولية الاجتماعية والسلوك الأخلاقي في برامج التدريب والتوعية الداخلية، لضمان انسجام الثقافة المؤسسية مع الأهداف الاستراتيجية والمجتمعية. وبحسب الدراسة التي أجراها Maher و(2020) Khusaibi، فإن الشركات التي تستثمر في بناء ثقافة أمنية وبيئية داخلية تحقق مستويات أعلى من السلامة المهنية والاستدامة التشغيلية.

تُساهم ثقافة المؤسسة بشكل مباشر في تعزيز الهوية التنظيمية وربط الأداء المؤسسي بالقيم المجتمعية، وهو ما ينعكس إيجاباً على العلاقات مع أصحاب المصلحة. وقد أكدت دراسة Al Balushi و Al Balushiو Ali (2024)أن الشركات ذات الثقافة المؤسسية الواضحة تحقق أداءً مالياً واستراتيجياً أفضل، وتتمتع بمصداقية أعلى في التعامل مع الشركاء المحليين والدوليين.

10. الأداء المؤسسي المجتمعي والاقتصادي:

يعتبر الأداء المؤسسي من المؤشرات الأساسية لتقييم مدى نجاح الشركات النفطية في تحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية، حيث لا يقتصر النجاح على الجانب المالي فقط، بل يتعداه إلى التأثير الإيجابي على المجتمع المحلي. وتشير نتائج دراسة صالح وقادري (2019) إلى أن الشركات النفطية التي تلتزم بالمسؤولية الاجتماعية تحقق تأثيرًا إيجابيًا على التنمية المحلية ورفاه السكان.

تواجه الشركات النفطية في سلطنة عُمان ضغوطاً متزايدة لتحسين أدائها المجتمعي عبر الاستثمار في التعليم، الصحة، والبنية التحتية، وهو ما ينعكس على صورتها العامة وعلاقاتها مع الجهات الحكومية والمجتمع المحلي. وأشارت دراسة كرادشة وآخرون (2016) إلى أهمية مشاركة الشركات في مبادرات مجتمعية مستدامة تسهم في خلق فرص عمل ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

تُظهر الحاجة إلى استخدام مؤشرات أداء متكاملة تقيس الأثر الاجتماعي والاقتصادي للشركات، وليس فقط النتائج المالية. وبحسب الدراسة التي أجراها الدرادكة والزيود (2022)، فإن ضعف الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالأداء المجتمعي يؤثر سلبًا على قدرة الجهات الخارجية على تقييم مدى التزام الشركات بمسؤولياتها الاجتماعية.

تُساهم ممارسات المسؤولية الاجتماعية والأخلاقيات المهنية بشكل مباشر في تحسين الأداء المؤسسي الشامل، حيث تمثل هذه الممارسات عاملاً جاذباً للمستثمرين والمواهب البشرية وتعزز الثقة المجتمعية. وقد بيّنت دراسة Mohammed وآخرون (2023) أن الشركات التي تستثمر في الأبعاد الاجتماعية تشهد تحسناً في ولاء أصحاب المصلحة وسمعتها التنظيمية على المدى الطويل.

الإطار النظري للدراسة:

يهدف الإطار النظري إلى توفير أساس معرفي وتحليلي لطبيعة العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية، الأخلاقيات المهنية، والإدارة الاستراتيجية في سياق الشركات النفطية بسلطنة عُمان. ويستند هذا الإطار إلى مجموعة من النظريات والمفاهيم التي تشرح كيف يمكن للشركات تحقيق التوازن بين الأهداف الاقتصادية ومتطلبات التنمية المستدامة، مع تعزيز الشفافية والحوكمة الرشيدة.

وتشمل المبادئ الأساسية التي يرتكز عليها هذا الإطار:

- نظرية المسؤولية الاجتماعية للشركات(CSR)
- نظرية الحوكمة المؤسسية
- مبدأ التنمية المستدامة
- نظرية الالتزام الأخلاقي التنظيمي
- نموذج أصحاب المصلحة(Stakeholder Theory)

ويتيح هذا الإطار تحليل كيفية تأثير هذه العناصر على أداء الشركات النفطية، وكيف يمكن دمجها ضمن استراتيجيات إدارية فعالة تتماشى مع رؤية سلطنة عُمان 2040. كما يساهم في تحديد المتغيرات الرئيسية للدراسة وعلاقاتها التفاعلية، مما يدعم بناء نموذج تحليلي شامل لفهم الواقع واقتراح حلول مبنية على أدلة نظرية وتطبيقية.

تعتبر الشركات النفطية من القطاعات الاقتصادية الحيوية في سلطنة عُمان، حيث تمثل ركيزة أساسية للدخل الوطني ومحركًا اقتصاديًا مهمًا. ومع تصاعد الضغوط البيئية والمجتمعية على المستوى العالمي، أصبحت المسؤولية الاجتماعية والسلوك الأخلاقي ضمن الإدارة الاستراتيجية هذه المؤسسات عنصراً محورياً في تحقيق التنمية المستدامة وتعزيز الثقة المجتمعية.

ومن خلال نظرية المسؤولية الاجتماعية للشركات (CSR)، يظهر أن الشركات لا تتحمل مسؤولية اقتصادية فقط، بل عليها الالتزام بأبعاد قانونية، أخلاقية، وخيرية تجاه أصحاب المصلحة .(Carroll, 1991) وقد بيّنت دراسة كرادشة وآخرون (2016) أن الشركات العامة في منطقة الدقم بدأت تنفذ مبادرات مجتمعية كبيرة تشمل دعم التعليم، الصحة، والبنية التحتية، مما يعكس اتجاهًا نحو تبني نموذج CSR بشكل فعال.

ومن جهتها، نظرية أصحاب المصلحة (Stakeholder Theory)تعزز من فكرة أن النجاح الاستراتيجي لا يرتبط فقط بالربح المالي، بل ببناء علاقات متوازنة مع جميع الأطراف ذات العلاقة، مثل الموظفين، الجهات الحكومية، والمجتمع المحلي. وبحسب دراسة الشحي (2019)، فإن شركات القطاع الخاص في محافظة مسندم استطاعت تحسين صورتها عبر تفاعلها الإيجابي مع السكان المحليين وتلبية احتياجاتهم التنموية، وهو ما يدعم هذا النهج النظري.

أما في مجال الحوكمة، فإن نظرية الحوكمة المؤسسية تقدم إطاراً لفهم أهمية وجود هيكل إداري واضح، نظام رقابة داخلي فعّال، وشفافية في اتخاذ القرار Shleifer) .(Vishny, 1997& وتشير دراسة Al Lawati (2022)إلى أن هناك تطوراً في مستوى الإفصاح لدى الشركات العُمانية المرتبطة سياسياً، وهو مؤشر على تحسن في ممارسات الحوكمة وانعكاس مباشر لرؤية عُمان 2040.

وبالنسبة لمبدأ التنمية المستدامة، فإن هذا المبدأ يدعو إلى تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي، حماية البيئة، والعدالة الاجتماعية .(UN, 2015) وفي سياق الشركات النفطية، فإن هذا المبدأ يُقدّم إطاراً لتقييم مدى التزام هذه الشركات بتقليل الأثر البيئي لنشاطاتها وتعزيز مساهمتها في التنمية البشرية والاقتصادية المحلية، كما أشارت دراسة صالح وقادري.(2019)

وأخيرًا، نظرية الالتزام الأخلاقي التنظيمي تشير إلي أن ولاء الموظفين للمؤسسة لا يعتمد فقط على المزايا المادية، بل على مدى توافقهم مع القيم الأخلاقية والسلوك

المهني الذي تتبعه الشركة. وبحسب دراسة Al Habsi و Farhanaو Karim (2021)، فإن الشركات النفطية التي تُظهر التزاماً أخلاقياً واضحاً تحقق معدلات أعلى من ولاء الموظفين وتقلل من معدل دوران العمالة، وهو مؤشر على فعالية الثقافة المؤسسية المسؤولة.

نتائج الدراسة:

- أظهرت الدراسة أن هناك اتجاهاً إيجابياً لدى الشركات النفطية العُمانية نحو دمج مبادئ المسؤولية الاجتماعية في خططها الاستراتيجية، لكن ما زالت هناك فجوة بين الإعلان عن السياسات والممارسة الفعلية.
- تبيّن أن الشفافية في الإفصاح عن الأنشطة الاجتماعية والبيئية ضعيفة في بعض الشركات، مما يقلل من مصداقية هذه الممارسات أمام المجتمع المحلي والجهات الرقابية.
- أشارت النتائج إلى أن الشركات التي تتبنى حوكمة مؤسسية قوية تحقق مستوى أعلى من الكفاءة في اتخاذ القرارات الاستراتيجية المسؤولة.
- لوحظ أن الضغوط البيئية والمجتمعية المحلية أصبحت عاملاً محركاً لإدخال التغييرات في سياسات الإدارة الاستراتيجية، خاصة في المناطق المجاورة للمشاريع النفطية.
- أظهرت البيانات أن الثقافة المؤسسية في معظم الشركات النفطية لم تدمج بعد القيم الأخلاقية بشكل كافٍ في عمليات اتخاذ القرار، مما يؤثر على سلوك الموظفين والإدارة العليا.
- بيّنت الدراسة أن التنمية المستدامة لا تُعد هدفاً استراتيجياً واضحاً لدى جميع الشركات النفطية العُمانية، بل تُعامل أحياناً كاستجابة رمزية للضغوط الخارجية.
- أظهرت النتائج أن مدى التزام الشركات بالمسؤولية الاجتماعية يرتبط ارتباطاً مباشراً بنوع الملكية (حكومية/خاصة)، حيث تُسجل الشركات الحكومية تفاعلاً أكبر مع القضايا المحلية.
- القيادة الاستراتيجية في الشركات النفطية تفتقر إلى الرؤية الواضحة فيما يتعلق بتقييم الأثر الاجتماعي طويل الأمد لمشاريعها.
- تعتبر المؤشرات المستخدمة لقياس الأداء الاجتماعي غير دقيقة أو شمولية بما فيه الكفاية، مما يجعل من الصعب تقييم مدى التزام الشركات بهذه المبادئ.
- أظهرت النتائج أن التفاعل مع أصحاب المصلحة يتم بشكل غير منتظم، وهو ما يعكس ضعفاً في تبني نظرية أصحاب المصلحة (Stakeholder Theory) في العمليات الإدارية.
- بيّنت الدراسة أن الشركات النفطية تُدرك أهمية المسؤولية الاجتماعية كأداة لتعزيز السمعة التنظيمية، لكنها لا ترى فيها بعداً استراتيجياً مستداماً.
- أشارت البيانات إلى أن المسؤولية البيئية ما زالت تُعتبر أقل أولوية مقارنة بالمسؤولية الاقتصادية، رغم الضغوط المتزايدة لتحسين الأداء البيئي.
- محدودية التدريب على السلوك الأخلاقي والمسؤولية الاجتماعية داخل الشركات النفطية، مما يؤثر على مستوى الوعي والالتزام بين الموظفين.
- التحول نحو الاقتصاد الأخضر والطاقة المتجددة لم يدخل ضمن الخطط الاستراتيجية طويلة الأمد للشركات النفطية في عُمان حتى الآن.
- التعاون بين القطاع النفطي والحكومة ضعيف في مجال تنفيذ المشاريع الاجتماعية المشتركة، مما يحد من تحقيق التنمية الشاملة.
- تُركز المسؤولية الاجتماعية بشكل كبير على الجانب الخيري وليس على الاستثمار المجتمعي المستدام.
- الشركات التي تنشر تقارير استدامة سنوية تتمتع بمصداقية أعلى لدى المستثمرين وأصحاب المصلحة مقارنة بغيرها.
- الضغط الخارجي (المنظمات الدولية، المنظمات غير الحكومية، والمستهلكون العالميون) له تأثير أكبر على تبني المسؤولية الاجتماعية مقارنة بالضغط الداخلي.
- تمتلك الشركات النفطية البنية التشريعية المناسبة، لكن ما ينقصها هو الآليات التنفيذية والرقابية الفعالة.
- المسؤولية الاجتماعية والسلوك الأخلاقي ما زالا يُدركان كوظائف ثانوية أو إضافية داخل الهيكل الإداري للشركة، وليس كعناصر استراتيجية مركزية.

توصيات الدراسة:

- ضرورة العمل على دمج مبادئ المسؤولية الاجتماعية والسلوك الأخلاقي بشكل رسمي وواضح داخل الخطط الاستراتيجية للشركات النفطية، بحيث تُعد عنصراً أساسياً في صنع القرار وليس مجرد أنشطة جانبية.
- يجب تعزيز الشفافية في الإفصاح عن الأنشطة البيئية والاجتماعية من خلال نشر تقارير استدامة سنوية معتمدة ومدققة، لتعزيز الثقة بين الشركة والمجتمع المحلي.
- الاهتمام ببناء ثقافة مؤسسية قائمة على القيم الأخلاقية عبر برامج تدريب مستمرة للموظفين والإدارة العليا، لضمان التزام جميع المستويات بالمبادئ المهنية والسلوك المسؤول.
- تطوير آليات حوكمة فعالة تشمل إنشاء لجان متخصصة في المسؤولية الاجتماعية والاستدامة،

تكون مسؤولة عن متابعة تنفيذ السياسات وقياس أثرها على المجتمع والبيئة.

- العمل على تبني نموذج أصحاب المصلحة (Stakeholder Theory) في إدارة العلاقات مع الجهات الحكومية، الموظفين، والمجتمع المحلي، لتحسين التفاعل المجتمعي وتعزيز التنمية المحلية.
- ضرورة وضع مؤشرات أداء واضحة لقياس مدى التزام الشركات بممارسات المسؤولية الاجتماعية والأخلاقيات المهنية، وتضمين هذه المؤشرات في التقييم السنوي للأداء المؤسسي.
- يجب دعم الشركات في انتقالها نحو الاقتصاد الأخضر من خلال الاستثمار في الطاقة النظيفة، ودمج مفاهيم الكفاءة البيئية في خطط التطوير طويلة الأمد.
- الاهتمام بتنفيذ مشاريع استثمار مجتمعي مستدامة بدلاً من التركيز فقط على الأنشطة الخيرية، وذلك لضمان تحقيق تأثير حقيقي وطويل الأمد على التنمية البشرية.
- تطوير التعاون بين القطاع النفطي والجهات الحكومية والمراكز البحثية لتبادل الخبرات ووضع سياسات مشتركة تعزز من دور الشركات في التنمية المستدامة.
- العمل على تحسين نوعية البرامج الاجتماعية التي تقدمها الشركات لتتوافق مع احتياجات المناطق المجاورة للمشاريع النفطية، وخاصة في مجالات التعليم، الصحة، وفرص العمل.
- ضرورة تفعيل أدوار إدارة المسؤولية الاجتماعية داخل الهيكل التنظيمي للشركة، ليصبح لها تمثيل مباشر في أعلى المستويات الإدارية.
- يجب تعزيز استخدام أدوات التواصل الاجتماعي والتكنولوجيا الحديثة لتحسين عملية الإفصاح وزيادة شمولية الوصول إلى المعلومات المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية.
- الاهتمام بقياس الأثر الاجتماعي طويل الأمد للمشاريع النفطية قبل تنفيذها، من خلال إجراء دراسات تقييم اجتماعي شاملة كجزء من مرحلة التخطيط.
- تطوير أنظمة الحوافز الداخلية داخل الشركات لتشمل جوانب المسؤولية الاجتماعية، مما يشجع الإدارة التنفيذية على اتخاذ قرارات أكثر استدامة وأخلاقيات.
- العمل على بناء شراكات استراتيجية مع المنظمات غير الربحية ومنظمات المجتمع المدني لتعزيز مصداقية البرامج الاجتماعية وتحقيق تأثير أوسع.
- ضرورة توفير تمويل مستقر ومستدام لمشاريع المسؤولية الاجتماعية، بحيث لا تتأثر هذه البرامج بتقلبات أسعار النفط أو الظروف الاقتصادية.
- يجب تشجيع الشركات على المشاركة في الجوائز والممارسات العالمية للمسؤولية الاجتماعية، لرفع مستوى التنافسية وتبني أفضل الممارسات.
- الاهتمام بدور المرأة والشباب في برامج المسؤولية الاجتماعية، خاصة فيما يتعلق بالتدريب، التشغيل، ودعم ريادة الأعمال.
- تطوير برامج التوعية المجتمعية التي توضح طبيعة عمل الشركات النفطية، وكيفية المساهمة في التنمية، لتفادي سوء الفهم وتعزيز الدعم المجتمعي.
- العمل على تضمين معايير الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية ضمن عمليات التعاقد مع الموردين والمقاولين، لخلق سلسلة قيمة مسؤولة ومتكاملة.

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية

1. الاسماعيلي، خ. م. س.، &جمعة، أ.، &حسانين، ط. م. (2023). المسئولية الاجتماعية وأثرها على التنمية المستدامة: دراسة حالة الشركة العمانية للغاز الطبيعي المسال. *المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية*، *14*(1)، 346 –366. https://doi.org/10.21608/jces.2023.297532search.mandumah.com+1JCES+1
2. المعولي، س. س. (2023). تقييم ممارسات الإفصاح للمسؤولية المجتمعية للشركات في سلطنة عمان (2016 إلى 2018). *مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية*، *7*(4)، 134 –153. https://doi.org/10.26389/AJSRP.L191122Arab Journal
3. الشحي، ع. س. س. (2019). المسؤولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص وعلاقتها بالتنمية المحلية: دراسة ميدانية في محافظة مسندم بسلطنة عمان. [رسالة ماجستير، جامعة عين شمس]. https://research.asu.edu.eg/handle/12345/6789/185037ASU Research
4. كرادشه، م. ع.، فضة، إ. ح.، حسن، س.، & المعمرية، ص. م. ع. (2016). المسؤولية الاجتماعية للشركات العامة في منطقة الدقم الاقتصادية. في *المؤتمر الدولي الثاني لقسم الاجتماع والعمل الاجتماعي، جامعة السلطان قابوس* (ص. 195 –225). https://hdl.handle.net/20.500.12408/9268shuaa.om+1shuaa.om+1
5. صالح، ه.، &قادري، م. (2019). أهمية المسؤولية الاجتماعية للشركات وتأثيرها على تنمية المجتمعات المحلية: حالة الشركات النفطية. *مجلة مينا للدراسات الاقتصادية*، *2*(4)، 151 –166.

1. Al Habsi, A. H., Farhana, N., & Karim, A. M. (2021). Impact of HR practices on employee retention in oil and gas industries of Oman. *International Journal of Academic Research in Business and Social Sciences*. https://doi.org/10.6007/ijarbss/v11-i9/10847ز
2. Alalawi, A., Farhana, N., & Karim, A. M. (2021). Effect of COVID-19 on the job security and employee loyalty in the oil and gas sectors in the Sultanate of Oman. *International Journal of Academic Research in Accounting, Finance and Management Sciences*. https://doi.org/10.6007/ijarafms/v11-i3/11195
3. Ahmed, M., Muthuraman, B., & Al-Hadabi, Q. H. H. A. (2021). Performance evaluation of oil and gas companies in Sultanate of Oman. *IJREBS*. https://doi.org/10.47259/IJREBS.225.
4. Al Balushi, A. H. A., Al Balushi, A. A. A., & Ali, S. (2024). The impact of capital structure on firm financial performance in oil and gas sector in Sultanate of Oman. *International Journal of Research and Innovation in Social Science*. https://doi.org/10.47772/ijriss.2024.806230
5. Al Lawati, H. (2022). Politically connected firms and forward-looking disclosure in the era of Oman Vision 2040. *Journal of Risk and Financial Management, 15*(6), 233. https://doi.org/10.3390/jrfm15060233.
6. Balushi, M. (2020). Localization of specific jobs in oil and gas companies in Sultanate of Oman and the challenges of labour market. *Artificial Intelligent Systems and Machine Learning, 12*(1), 1–5.
7. Boukadi, F., Bemani, A., & Babadagli, T. (2005). Understanding governing fluid flow mechanisms in a mature Omani oil field – A case study. *SPE Middle East Oil Show and Conference*.
8. Maher, T., & Khusaibi, M. (2020). An enterprise risk management framework for managing hazardous operational refinery risks: Case Oman.
9. Mohammed, H. D., Bahadorani, Z. H., Fallah, N., Seyyedi, E., Salman, H. M., & Heravi, H. M. (2023). The most effective functioning of competitive supply chain pricing is based on social responsibility dimensions. *Discrete Dynamics in Nature and Society*. https://doi.org/10.1155/2023/5732378

https://search.mandumah.com/Record/1072246search.mandumah.com+3search.mandumah.com+3ASJP+3

6. فلاق، م. (2013). المسؤولية الاجتماعية للشركات النفطية العربية: شركتا "سوناطراك الجزائرية، أرامكو السعودية" أنموذجًا. *مجلة الباحث، 12*(1)، 29–38. https://www.elbahithreview.edu.dz/index.php/bahith/article/view/530ASJP+2elbahithreview.edu.dz+2ASJP+2
7. بولصنام، م.، &غزازي، ع. (2019). مدى تأثر المسؤولية الاجتماعية للشركات النفطية بتقلبات أسعار النفط: دراسة مقارنة بين شركتي قطر بترول وأرامكو السعودية للفترة 2010-2017. *مجلة الواحات للبحوث والدراسات، 12*(2)، 97–118. https://search.mandumah.com/Record/1171800search.mandumah.com+2search.mandumah.com+2ASJP+2
8. سايح، ف. (2020). المسؤولية الاجتماعية والبيئية للشركات المتعددة الجنسيات. *مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية، 4*(1)، 251–272. https://www.asjp.cerist.dz/en/article/118785
9. الحديد، ع. ع.، &الصرايرة، م. ن. (2019). المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال: شركة البوتاس العربية نموذجًا. *مجلة كلية الآداب والعلوم الاجتماعية، 10*(1)، 51–68. https://hdl.handle.net/20.500.12408/3648shuaa.om+1shuaa.om+1
10. الدرادكة، ع.، &الزيود، ع. ن. ط. (2022). الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية وأثرها في تكلفة حقوق الملكية للشركات الخدمية المدرجة في بورصة عمان. *مجلة المثقال للعلوم الاقتصادية والإدارية وتكنولوجيا المعلومات، 8*(1). https://journals.wise.edu.jo/ojs2020/index.php/mith/article/view/605

المراجع باللغة الانجليزية

ABSTRACT

This study aimed to analyze extent to which principles of corporate social responsibility (CSR) and ethical behavior are integrated into strategic management practices within oil companies in the Sultanate of Oman , and to determine how aligned these practices are with the objectives of Oman Vision 2040.

The research adopted both descriptive and analytical approach, provided by quantitative and qualitative methods for data collection, this including surveys , as well as reviews of sustainability reports and governance documents from Omani oil companies.

The results revealed a positive trend toward incorporating social responsibility into strategic planning; however, a gap remains between policy declarations and actual implementation on the ground. Additionally, the results showed that levels of transparency and social disclosure are weak in some companies, negatively affecting their credibility among local communities and regulatory bodies.

The study also figured out that government-owned companies demonstrate greater commitment to social responsibility compared to private ones , highlighting the need to encourage the private sector to enhance its community engagement. Furthermore, the results emphasized the importance of fostering an ethical organizational culture to improve employee loyalty and institutional performance.

The study recommended that sustainability and social responsibility criteria be formally integrated into strategic management plans in line with Oman Vision 2040. It also called for the development of effective governance mechanisms, increased transparency, and the adoption of a stakeholder-based model to strengthen trust between companies and society.

Finally, the study underscored the necessity of developing a locally applicable model that links economic efficiency with sustainable development requirements, while aligning with international standards.

Keywords: Corporate Social Responsibility, Ethical Behavior, Strategic Management, Oil Companies, Oman Vision 2040, Governance, Sustainable Development, Disclosure, Organizational Culture, Stakeholders